الأقوى نحويّاً وضعف الوجه الآخر

أ.م.د. ميثم محمد علي

م. م محمّد نوري جواد

كليّة التّربية/ الجامعة المستنصريّة

The Sturdy grammatical and impairment another form

Assist. Prof: Meetham m. ali

Mohammed n. jawad

الملخص:

يتناول هذا البحث أساسًا مِن الأُسس التي انطلق منها بعض معربـــي القرآن في التَّرجيح، وهو الرَّدّ على الوجه الآخر بأنّه ضعيف، أو إشكال فيه، أو لـــم يُعَلِّل لكون ضعفه واضحًا؛ ليرجّح الوجه الآخر، فيصفه بأنّه الأقوى. وسيعرض البحث – إنْ شاء الله تعالى– خـــمس آيات كريـــمات لـــم تتّفق أحكام النّحويّين فيها، مصدِّرين الـــمسألة بنصّ لأحد العلماء، ثـــمّ نفصّل القول في ذلك؛ لنصل إلى الرّأي الـــمناسب في كلّ واحدة منها

Abstract:

This research deals with the basis of the grounds from which some of the explanation of the Qur'an in preference, a post on the other side he is weak, or a problem with it, or did not explain the fact that weakness and clear; even the other side prefers, appears as the strongest. The search will display five verses creams provisions grammarians do not agree with, then we start to question grammatical words of one scholar, then separate to say in it; until we get to the proper opinion on each one of them.

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي لا يُدرَك مأمول إلا بفضله، ولا يُدرأ مكروه إلا بحوله، المتفرد بالجلال والكمال، بيده إتمام النّعم والأفضال، نستعينه، ونستهديه، ونستغفره، وأُصلّي وأسلّم على الرّحمة المُهداة والنعمة المسداة نبينا محمّد خيرته من خلقه وصفوته من رسله وعلى آله الكرام البررة، وعلى صحبه الذين اتبعوا منهجه.

أمّا بعدُ:

فإنَّ أشرف العلوم ما اتَّصل بكتاب الله عزَّ وجلَّ، وذلك أفضل ما تعلَّقت به الهمم، وأجدر ما بُذلت فيه الجهود، وإنّ علوم العربيّة التي تناولت القرآن الكريم لها المكانة العليا، فقد هيّأ الله لهذه اللّغة علماء عملوا ووُفّقوا إلى جمعها من أفواه العرب، ودراستها واستخراج أصولها وقواعدها، فتركوا لنا تراثا زاخرا في شتّى العلوم والفنون، وسرّ ذلك أنهم أخلصوا لله، وبذلوا جهودا مضنية في خدمة دينه، والعناية بكلامه، وكأنّهم لم يُخلقوا إلا له، ولم يُجبلوا إلا عليه.

ولا شك في أنَّ تعدّد الآراء النّحويّة سمة ظاهرة عند النّحاة، وهي دليل على التّطور العلميّ ودليل على المستوى الرفيع العالي الّذي وصلوا إليه، وحكم الأقوى وسائر الأحكام التي

ساقها النّحويون في أثناء بيان أوجه إعراب النص القرآني الكريم دليلٌ على تمكُّنٍ من اللغة العربية، وعلم بطرائقها المتعددة، وإمكاناتها الهائلة التي تكشف عن ميل واتجاه النّحويّ إلى استظهار نحوه واستعراضه في كل مسألة تثيرها الآية، أو القراءة المتعلقة بها، بعد أن يظهر الحجج والبراهين.

أمّا حكم الأقوى فقد وجد في كتب المتقدمين ولاسيّما كتاب سيبويه، ومعاني القرآن للفراء وغيرهما، واستعمال هذا الحكم عند معربي القرآن، ارتأيت أولا أن أجمع كلمة الأقوى الواردة في كتب معاني القرآن، وإعرابه، وكتب التفاسير، التي ترجّح وجهًا أو أكثر من الأوجه الإعرابية على غيرها، ومن ثم قمتُ بدراستها، وتقصيت في الإعراب سائر الأوجه التي لم تذكر في الترجيح، لكي تكون الدراسة أدق في الموازنة والمقابلة، وقد استعنت بالله على بيان هذا الحكم في استعمال معربي القرآن، والأسس التي قام عليها في ترجيح وجه على آخر، ودراستي أخذت على عاتقها النظر إلى الدليل، ومتابعته، وتقويمه، فكان في ذلك خدمة كتاب الله عزّ وجلّ في بيان الوجه الإعرابيّ الأقوى وبيان الوجه الآخر الضعيف، فبان من ذلك سبب اختيار الموضوع.

أمّا أهميته فتكمن في الأسس التي اعتمد عليها المعربون في إطلاق هذا الحكم، وأمّا منهج الدراسة فقد اقتضت خُطّة البحث أن تكون الأطروحة في ثلاثة فصول، يسبقها تمهيد اختص بدراسة مفهوم الأقوى نحويّا وبيان ضعف الوجه الآخر.

ويتناول هذا البحث أساسًا من الأُسس التي انطلق منها بعض معربي القرآن في التَّرجيح، وهو الرَّدّ على الوجه الآخر بأنّه ضعيف، أو إشكال فيه، أو لم يُعَلِّل لكون ضعفه واضحًا؛ ليرجّح الوجه الآخر، فيصفه بأنّه الأقوى. وسيعرض البحث -إنْ شاء الله تعالى- خمس آيات كريمات هي محاور البحث التي يستند عليها، يسبقها تمهيد بيّنت فيه مفهوم الأقوى نحويا في اللغة والاصطلاح، وعرضت للآيات الخمس التي لم تتّفق أحكام النّحويّين فيها، مصدِّرين المسألة بنصّ لأحد العلماء، ثمّ نفصّل القول في ذلك؛ لنصل إلى الرّأي المناسب في كلّ واحدة منها، وأُولى الآيات قوله تعالى: ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ۖ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ﴾ [سبأ:١٠] ومسألة العطف على لفظ المنادى، وثانيها: قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ فَـَٔامِنُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ۚ ﴾ [النساء: ١٧٠] ونصب (خيرًا)، وثالثها: قوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ ﴾[المائدة:٤٨] ونصب (مُهَيْمِنًا)، ورابعها: قوله تعالى: ﴿ ٱلْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرًا ﴾ [الفرقان:٥٥] وخبر (كان) فيها، وخامسها: قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾

[المائدة:٧١] والحمل على اللُّغة. ثم أتبعت هذه المحاور بخاتمة بينت فيها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

التمهيد: الأقوى في اللغة والاصطلاح

الأقوى لغة: تدلّ القوّة في كلام العرب على شِدَّةٍ وخِلَافِ ضَعْفٍ، أي إنّ القَوِيّ: خِلَافُ الضَّعيفِ، وأصل ذلك من القُوَى، وهي جمع قُوَّة مِن قُوى الحَبل[١]. وقد تصرّف لفظ القُوَّة في القرآن الكريم على وجوه من المعاني، فهو بمعنى: العدد في قوله تعالى: ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ﴾[هود:٥٢]، وبمعنى: البَطْش في قوله تعالى: ﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [غافر:٢١]، وبمعنى: الشِّدَّة في قوله تعالى: ﴿لَتَنُوأُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ﴾ [القصص:٧٦]، وبمعنى: السِّلاح في قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال:٦٠]، وبمعنى: الجِدّ والمواظبة في قوله تعالى: ﴿يَا يَحْيَىٰ خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾ [مريم:١٢][٢]، وكان للزَّجاج – المتوفى سنة٣١١هـ– رأي في هذه الآية الكريمة، فذكر أنَّ المعنى خذه «بقوَّة في دينك وحجَّتك»[٣].

يتَّضح ممَّا تقدّم أنّ القوّة تستعمل في المحسوس والمجرّد، وأنَّ قول الزَّجَّاج قريب مِن المراد مِن القوّة في هذا البحث، وهو إظهار قوّة الدّليل والحجّة على وفق الأسس المنطقيّة والأصول التي وضعها علماؤنا.

و(الأقوى) اسم مشتقّ على صيغة (أفعل)؛ للدّلالة على تفضيل شيء بزيادة على غيره في الصِّفة، والصّفة هنا هي القوّة، فخرجت سائر تصريفات الكلمة؛ لأنّ في الكلمة صفة التّرجيح، فضلا عن كونها الغالبة في الاستعمال على سائر أخواتها.

الأقوى اصطلاحًا: «حكم نحويّ يدلّ على وجود خاصيّة في موصوفه، تمكِّنه دون غيره مِن مطابقة أجزاء الكلام على وَفق القواعد والأسس النَّحويَّة؛ وصولًا إلى حدِّ الثُّبوت»[٤]. أي إنّ معنى الأقوى الاصطلاحيّ نقيض معنى الضَّعيف الاصطلاحيّ، فإذا كان "الضَّعيف: هو ما لم يصل حكمه إلى الثُّبوت، فالقوي: هو ما وصل حكمه إلى الثُّبوت، أو هو ما جاء على القانون النَّحويّ، ولم يُخِلّ بفصاحة الكلام»[٥].

وتشترك كلمة الأقوى مع كلمات أخرى في حقل دلالي واحد مثل الأَولى، وقد يُعْطَف، فيقال: وكان الأقوى والأَولى، مِن حيث إنّ كلمة الأَولى استعملت بوصفها حكمًا تعليليًّا، وتُسمَّى علَّة أحقيَّة، وعلَّة أجدر، وعلَّة أوجب، واستعملت في ترجيح شيء على شيء[٦]. كذلك كلمة أحسن، فقد يقال: أقوى وأحسن، أو العكس[٧]، وأجود، وأفضل، وأمثل، وأبين، والأظهر...كلّها أحكام تتبع حكم الأقوى مِن حيث التّرجيح[٨].

وثـمّة سؤالٌ قد يُطرح: لِـمَ وقع الاختيار على كلمة الأقوى دون سواها مِن ألفاظ التَّرجيح التي تترادف معها؟ وجوابه: إذا كان لدينا طعام استعملنا للمفاضلة كلمة أزكى؛ لتكون ملائمة للذّة الطَّعام، قال تعالى: ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾ [الكهف:١٩]، وإذا كان لدينا ملبس استعملنا الأجمل، وإذا كانت لدينا مفاضلة بين السَّـيَّارات، قلنا: الأجمل والأقوى، فالـجمال للشَّكل، والقوَّة للصِّناعة، ولـمّا كان النَّحو صناعة جاء استعمال الأقوى أولى مِن سائر التَّرجيحات.

المحور الأول: العطف على لفظ المنادى.

وذلك في قوله تعالى: ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ۖ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ﴾.

موضع الشَّاهد: (الطَّير). وأوجه الإعراب في (الطَّير) خـمسة: أوّلـها: العطف على موضع الـمنادى، وثانيها: النَّصب لكونه معدولًا عن جهته، وثالثها: الـنَّصب بفعل مقدَّر، ورابعها: العطف على (فضلًا) السَّابق، وخامسها: النَّصب على أنَّه مفعول معه.

قال الطُّوسيّ – المتوفّى سنة٤٦٠هـ–: «في نصبه وجهان: أحدهـما: وسخَّرنا الطَّيرَ، والثَّاني: بالعطف على موضع الـمنادى الأوّل، كما قال الشَّاعر [من الوافر](*):

أَلاَ يَـا زَيْـدُ وَالضَّـحَّاكَ سِـيرا [فَقَـدْ جاوَزْتُـما حَـدَّ الطَّرِيـق]

والأوّل أقوى عندهم؛ لأنّ الـحمل على لفظة الـمنادى أشكل. ويكون كقولـهم: «أطعمتُها تبنًا وماءً باردًا»، أي: وسقيتُها"(٩).

١. العطف على الموضع.

نقل سيبويه –المتوفّى سنة١٨٠هـ– عن «الـخليل [المتوفّى سنة١٧٥هـ] (رحمه الله): مَنْ قال: (يا زيدُ والنَّضْرَ) فنصب، فإنّـما نصب؛ لأنَّ هذا كان مِن الـمواضع التي يُردّ فيها الشَّيء إلى أصله»(١٠). وبيَّن سيبويه في موضع سبق ذلك أنّ النِّداء : «كلّ اسم مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل الـمتروك إظهارُه. والـمفرد رفعٌ وهو في موضع اسمٍ منصوب»(١١). وبذلك تكون كلمة (الطَّير) منصوبة عطفًا على موضع (جبال) التي موضعها النَّصب.

ونقل سيبويه عن الـخليل أيضا: «فأمّا العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيدُ والنَّضرُ...ويقولون: يا عمرُو والـحارثُ،...[وَ] هو القياس، كأنّه قال: ويا حارثُ. ولو حـمل الـحارثُ على (يا) كان غيرَ جائز البتة نصب أو رفع، مِن قِبَل أنَّك لا تنادى اسـمًا فيه الألفُ واللام بـ(يا)»(١٢). فالـخليل يرى أنَّهُ عندما تعطفُ اسـمًا فيه الألفُ واللَّامُ على الـمنادى الـمبني فالقياسُ عنده الرَّفعُ، وإذا نصبت الـمعطوف كان على أصل النِّداء وهو النَّصب.

ومن هنا تتّضح مقولة الطّوسيّ السّابقة؛ لأنّ الحمل عنده على لفظة المنادى أشكل.

ويرى أبو السُّعود – المتوفّى سنة٩١٥هـ– أنَّ القول بالعطف على محلّ الجبال "فيه من التَّكلُّف لفظًا ومعنى ما لا يخفى»[١٣].

والحقّ أنّ الخليل لم يعترض على نصب المعطوف على محل النِّداء كما مرّ، ويؤيِّد ذلك ما قاله الزَّجَّاج: «كأنَّه قال: دعونا الجبالَ والطَّيرَ، فالطَّير معطوف على مَوضع الجبال في الأصل، وكلّ منادى عند البصريّين كلّهم في موضع نصبٍ»[١٤]. والنَّحويُّون ساروا على ذلك[١٥]. قال ابن مالك – المتوفّى سنة٦٧٢هـ–: «حقّ تابع المنادى المضموم أنْ ينصب، مفردًا كان أو غير مفرد؛ لأنّ متبوعه مبنيّ اللَّفظ منصوب المحلّ. فما نُصِب منه فعلى الأصل. وما رُفِع فلشبه متبوعه بمرفوع في اطّراد الهيئة»[١٦].

وكان للمبرّد – المتوفّى سنة٢٨٥هـ– رأي في هذا العطف، يقول: «حجَّة الذين نصبوا أنَّهم قالوا: نردّ الاسم بالألف واللّام إلى الأصل كما نردّه بالإضافة والتَّنوين إلى الأصل»[١٧].

وقال ابن يعيش – المتوفّى سنة٦٤٣هـ– موضّحًا ذلك: «وكان أبو العباس المبرد يرى أنّك إذا قلت: (يا زيدُ والحارثُ)، فالرَّفع هو الاختيار عنده، وإذا قلت: (يا زيدُ والرجلَ)، فالنَّصب هو المختار، وذلك أنَّ الحارث وحارثا علمان، وليس في الألف واللَّام معنى سوى ما كان قبل دخولهما، والألف واللَّام في (الرَّجل) قد أفادتا معنى، وهو معاقبة الإضافة، فلمَّا كان الواجب في الإضافة النَّصبَ كان المختار، والوجه مع الألف واللَّام النَّصب أيضًا؛ لأنّهما بمنزلة الإضافة»[١٨]. فالـ(طير) إذن منصوب مثل المضاف المنصوب المعطوف على المنادى المبنيّ، فيكون اختيار المبرّد النَّصب هنا.

٢. النَّصب لكونه معدولًا عن جهته.

قال الفرَّاء – المتوفّى سنة٢٠٧هـ–: «تقول : يا عمرو والصّلتَ أقبلا. فتجعل الصّلتَ تابعًا لعمرو، وفيه الألف واللَّام؛ لأنَّك نويت به أنْ يتبعه بلا نيّة (يا) فى الألف واللَّام. فإنْ نويتها قلت: يا زيد ويا أيُّها الصَّلتُ أقبلا. فإنْ حذفت (يا أيُّها)، وأنت تريدها، نصبتَ، كقول اللّه –عزَّ وجلَّ–: ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾ نصب الطَّير على جهتين: على نيّة النِّداء المجدّد له، إذ لم يستقم دعاؤه بما دعيت به الجبال»[١٩]. أي: نصبت كلمة الطَّير؛ لأنَّه يدعى بـ(يا أيُّها)، أي: يا أيّها الطَّيرُ، فإذا فقدت (يا أيُّها) كان كالمعدول عن جهته فنصب. وقال الطَّبريّ– المتوفّى سنة٣١٠هـ–: «ما قاله ابن زيد مِن أنّ الطَّير نُوديت كما نُوديت الجبال، فتكون منصوبة مِن أجل أنّها معطوفة على مرفوع بما لا يحسن إعادة رافعه عليه، فيكون كالمُصَدَّر[*] عن

جهته»[٢٠]. وقيل: "نَصَبَ الطَّيرَ؛ لِأَنّ حرف النِّداء لم يَقع عليه، ولم يجز أَنْ تَقول: يا الفضل، فَنصبت على خلاف النِّداء»[٢١]. فالعدول والمُصَدَّر عن جهته والخلاف بمعنى واحد.

٣. النَّصب بفعل مقدر.

وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء – المتوفّى سنة١٥٤هـ–، بمعنى: وسخَّرنا له الطَّير[٢٢]. وهو الوجه الأقوى عند النَّحويّين كما ذكر الطُّوسيّ، فتكون كلمة (الطَّيرَ) منصوبة بإضمار فعل متروك، استغني عنه بدلالة الكلام كما قال الطَّبريّ[٢٣].

ولا نظنّ ذلك صحيحًا؛ لأنّ العلماء اختلفوا في تقدير هذا الفعل، فقيل: سخَّرنا، وقيل: وآتيناه الطَّيرَ[٢٤]، وقيل: وتسبيح الطّير[٢٥]، وهنا إذا صحَّ التَّعبير أشكل، فالأَوْلى حمله على معنى النِّداء، أي: أُنادي الجبالَ والطَّير سبِّحي معه.

٤. العطف على (فضلًا) السَّابق.

قاله الكسائيّ – المتوفّى سنة١٨٩هـ–: والتَّقدير: «آتينا داودَ منَّا فضلًا والطَّيرَ يا جبالُ أوّبي معه»[٢٦].

ولا بّد من حذف مضاف، والتَّقدير قبل حذف المضاف: آتيناه فضلًا وتسبيحَ الطَّير[٢٧]، فحذف المصدر المضاف، وأُقيم المضاف إليه مكانه، والعامل فيه هو العامل نفسه في (فضلًا).

وردّ ذلك أبو السُّعود؛ «لأنّ إيتاءَها إيّاه –عليه الصَّلاة والسَّلام– تسخيرها، فلا حاجة إلى إضماره كما نُقِل عن الكسائيّ، ولا إلى تقدير مضاف»[٢٨].

وهذا الوجه فيه تكلُّف؛ لوجود فعل أقرب وهو (أَوِّبي)، فضلًا عن جعل جملة (يا جبالُ أَوّبي معه) اعتراضيّة بينهما، وقد بَانَ ضعف الفصل بين المعطوف عليه والاسم المعطوف.

٥. النّصب على أنّه مفعول معه.

قال الزَّجَّاج: «على معنى يسبحن مع الطَّير"[٢٩]، وتبعه النَّحَّاس – المتوفّى سنة٣٣٨هـ– قائلًا: «كما تقول: التقى الماءُ والخشبةَ»[٣٠]، والأزهريّ – المتوفّى سنة٣٧٠هـ–، ومكّيّ – المتوفّى سنة٤٣٧هـ–، والزَّمخشريّ – المتوفّى سنة٥٣٨هـ–[٣١]، والعُكْبَريّ –المتوفّى سنة٦١٦هـ– موضحًا العامل فيه بقوله: «والذي أوصلته الواو (أوّبي)؛ لأنَّها لا تنصب إلا مع الفعل»[٣٢].

وردّه أبو حيَّان – المتوفّى سنة٧٤٥هـ–، فقال: «وهذا لا يجوز؛ لأنّ قبله معه، ولا يقتضي الفعل اثنين من المفعول معه إلَّا على البدل أو العطف، فكما لا يجوز: جاء زيدٌ مع عمر ومع زينب إلَّا بالعطف، كذلك هذا»(٣٣).

وقد أصاب، فالتَّقدير على ذلك: يا جبالُ أوّبي معه مع الطَّير، إذ لا يصحّ أنْ نجعل (مع الطّير) بدلًا مِن (معه). أمّا العطف فهذا يقتضي وجود واوين الأولى عاطفة، والثَّانية للمعيّة، فإذا قُدِّر أنْ تكون واو العطف في هذا المثال محذوفة؛ لوجود واو المعيّة جاز النَّصب، ويكون التَّقدير: يا جبالُ أوّبي معه، ومع الطَّير.

والذي يترجَّح مِن بين هذه الأوجه هو الوجه الأوّل الذي ابتعد عن التَّقدير والتكلّف، وقد ذكر أغلب النَّحويّين جواز العطف على المحلّ(٣٤).

المحور الثاني: نصب (خيرًا).

في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلۡحَقِّ مِن رَّبِّكُمۡ فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ ﴾.

موضع الشَّاهد: (خيرًا). وأوجه الإعراب في (خيرًا) خمسة: أوّلها: مفعول به لفعل محذوف، وثانيها: نعت لمصدر محذوف، وثالثها: خبر لـ(كان) مقدرة، ورابعها: منصوب على الاستغناء وتمام الكلام، وخامسها: منصوب على الحال.

قال الشّوكاني – المتوفّى سنة ١٢٥٠ للهجرة– : «اختلف أئمة النَّحو في انتصاب (خيرًا) على ماذا؟ فقال سيبويه والخليل: بفعل مقدَّر، أي: واقصدوا أو أتوا خيرًا لكم. وقال الفرَّاء: هو نعت لمصدر محذوف: أي: فآمنوا إيمانًا خيرًا لكم. وذهب أبو عبيدة [المتوفّى سنة٢١٠هـ] والكسائيّ إلى أنّه خبر لكان مقدَّرة، أي: فآمنوا يكن الإيمانُ خيرًا لكم. وأقوى هذه الأقوال الثَّالث، ثمّ الأوّل، ثمّ الثّاني على ضعف فيه»(٣٥). ولم يعلِّل الشَّوكانيّ سبب ترجيحه للوجه الثَّالث.

١. أنْ تكون (خيرًا) مفعولًا به لفعل محذوف.

قال سيبويه: «وممّا يَنتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه: (انتهوا خيرًا لكم)، و(وَراءَك أَوْسَعَ لك)، و(حَسْبُك خيرًا لك)، إذا كنتَ تأمر... وإنَّما نصبتَ خيراً لك وأَوسَعَ لك؛ لأنَّك حين قلت: (انْتَه) فأنت تريد أنْ تُخْرِجَه مِن أَمرٍ وتُدخِلَه في آخرَ. وقال الخليل: كأنَّك تحملُه على ذلك المعنى، كأنّك قلت: انْتَهِ وادخلْ فيما هو خيرٌ لك، فنصبتَه؛ لأنَّك قد عرفتَ أنّك إذا قلتَ له: انْتَهِ، أنَّك تحمله على أمرٍ آخرَ، فلذلك انتَصب، وحذَفوا الفعل؛ لكثرة استعمالِهم إيَّاه في الكلام، ولعلم المخاطَب

أنّه محمولٌ على أمرٍ حين قال له: انتَهِ، فصار بدلاً من قوله: ائت خيراً لك، وادْخُلْ في ما هو خير لك»[٣٦]. وهذا رأي جميع البصريّين على قول الزَّجَّاج[٣٧].

وفي (دقائق التصريف): «احتجّ بعض الكوفيّين على أصحابه بأنّه إذا قيل: انتهوا وائتوا خيرًا لكم، كان في: (خير لكم) إبهام لا يُعْلَمُ...إذ هو يحتمل: وائتوا صيامًا خيرًا لكم، صدقةً خيرًا لكم، جهادًا خيرًا لكم، والإبهام يدخل معه اللَّبس، ووقوع اللَّبس في الكلام يفسد العِلَّة أو يُضعفها»[٣٨].

ورُدَّ على قولهم: «إنّ سيبويه لـمَّا قال: فأنت تزجِّيه في أمر، وتدخله في غيره، دلَّ على أنّه في الذي يدخل معه خلاف الذي يضمر عنه. فأوضح هذا أنَّ تأويل: انتهوا خيرًا لكم، انتهوا عن عناد المُرْسَلِين، وائتوا طاعةً خيرًا لكم، فالإبهام قد أزاله عن خبر ما تضمَّنه انتهوا، ووُجِدَ محصورًا عليه ومعقودًا به»[٣٩].

وذكر ابن الشَّجريّ – المتوفّى سنة٥٤٢هـ– أنّ «في هذا التَّقدير فائدة عظيمة؛ لأنّه نهاهم بقوله: (انتهوا) عن التَّثليث، وأمرهم بقوله: ائتوا خيرًا لكم بالدُّخول في التَّوحيد»[٤٠].

٢. أنْ يكون (خيرًا) نعتًا لمصدر محذوف.

هذا رأي الفرَّاء، فقد ذكر أنَّ «(خيرًا) منصوب باتصاله بالأمر؛ لأنّه من صفة الأمر، وقد يستدلّ على ذلك. ألم تَرَ الكناية عن الأمر تصلح قبل الخير، فتقول للرَّجل: اتق اللّهَ هو خيرٌ لك، أي: الاتّقاء خيرٌ لك، فإذا سقطت (هو) اتَّصل بما قبله، وهو معرفة فنصب»[٤١].

وردّ النَّحويُّون ذلك بأوجه:

أ– نقل النَّحَّاس عن الأخفش الأصغر– المتوفّى سنة٣١٥ للهجرة– أنّه قال: «هذا خطأ فاحش؛ لأنّه يكون المعنى: انتهوا الانتهاء الذي هو خيرٌ لكم»[٤٢].

ب– قال ابن الشَّجريّ «هذا القول ليس فيه زيادة فائدة على ما دلَّ عليه (انتهوا)؛ لأنَّ انتهوا يدلّ على الانتهاء بلفظه، فيفيد ما يفيده الانتهاء»[٤٣].

ت– قال ابن مالك: «هذا القول مردود بقولهم: حَسْبُك خيرًا لك، فإنَّ تقدير مصدر ههنا لا يحسن، وبقولهم: وراءَك أوسعَ لك، فإنَّ أوسعَ صفة لمكان لا لمصدر»[٤٤]، والتَّقدير: «ارجعْ وراءَك، وائتِ مكانًا أوسَعَ لك»[٤٥].

ث– قال السَّمين الحلبيّ –المتوفّى سنة٧٥٦هـ–: "فيه نظر، من حيث أنّه يُفهِم أنَّ الإيمان منقسم إلى خير وغيره، وإلَّا لم يكنْ لتقييده بالصِّفة فائدةٌ، وقد يُقال: إنّه قد يكون لا يقول بمفهوم الصِّفة، وأيضًا فإنَّ الصِّفة قد تأتي للتَّأكيد وغير ذلك»[٤٦].

فزيادة اللَّفظ في تقدير: آمنوا إيمانًا خيرًا لكم لا طائل تحتها، وهذا الوجه فيه ضعف في نظر الشَّوكاني وغيره، وقد بَانَ في ما تقدَّم.

٣. (خيرًا) خبر (يكن) المحذوفة.

ذُكِرَ هذا الرَّأي للكسائيّ[٤٧]، وتابعه فيه أبو عبيدة[٤٨]، وقد رجَّحه الشَّوكانيّ في ما تقدَّم، وذكر أنَّه الأقوى، وإضمار (كان) واسمها لا يجوز إلَّا مع (إنْ، ولو) كقولهم: النَّاس مجزيُّون بأعمالهم إنْ خيرًا، أي: إنْ كان خيرًا، واطلبوا العلمَ ولو بالصِّين، أي: ولو كان بالصِّين، وفي (أمَّا أنت منطلقًا انطلقتُ)، أي: لأنْ كنتَ[٤٩].

وردّه الفرَّاء بقوله: «ليس نصبه على إضمار (يكن) لأنّ ذلك يأتي بقياس يبطل هذا، ألا ترى أنّك تقول: اتَّقِ اللّهَ تكنْ محسنًا، ولا يجوز أنْ تقول: اتّقِ اللّهَ مُحسنًا، وأنت تضمر (تكن)، ولا يصلح أنْ تقول: انصرنا أخانا، وأنت تريد: تكن أخانا»[٥٠].

ووجهه أنّ هذا التَّقدير مخالف لقياس إضمار (كان) في مذهب سيبويه؛ لأنّها لا تضمر إلَّا في مواضع معيَّنة[٥١]، وقال ابن هشام –المتوفّى سنة٧٦١هـ–: «ليس حذف (كان) بدون (إنْ) و(لو) الشَّرطيَّتين سهلًا»[٥٢]، وأنّه يلزم من إضمار (كان) في الآية إضمار الجواب، ولا دليل عليه، وهذا خطأ في تقدير العربيَّة[٥٣]، قال السَّمين الحلبيّ: «ويزيد ذلك ضعفًا أنَّ (يكن) المُقدَّرةَ جوابُ شرط محذوف، فيصير المحذوفَ الشَّرطُ وجوابُه، يعني أنَّ التَّقديرَ: إنْ تُؤمنوا يكنِ الإيمانُ خيرًا، فَحَذَفْتَ الشَّرطَ وهو: (إنْ تُؤْمنوا) وجوابَه، وهو: (يكن الإيمانُ)، وأبقيتَ معمولَ الجواب، وهو (خيرًا)»[٥٤].

والذي جوَّز أنْ تكون (كان) محذوفة قياسًا بعد فعل الأمر هو ابن درستويه – المتوفّى سنة٣٤٧هـ–[٥٥].

٤. نقل الطَّبريّ قول: «بعض نحويّي الكوفة: نصب (خيرًا) على الخروج ممَّا قبله من الكلام؛ لأنَّ ما قبله من الكلام قد تمَّ، وذلك قوله: (فآمنوا). وقال: قد سمعت العرب تفعل ذلك في كلّ خبر كان تامًّا، ثمَّ اتَّصل به كلام بعد تمامه، على نحو اتّصال (خير) بما قبله. فتقول :(لتقومن خيرًا لك)، و(لو فعلتَ ذلك خيرًا لك)، و(اتقِ اللهَ خيرًا لك). قال: وأمّا إذا كان الكلام ناقصًا، فلا يكون إلَّا بالرَّفع، كقولك: (إنْ تَتَّقِ اللهَ خيرٌ لك)، و﴿ **وَأَن تَصْبِرُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ** ﴾ [النِّساء: ٢٥]»[٥٦]. ونسب الزَّجَّاج هذا الوجه إلى الكسائيّ، فقال: «لم يقل من أيّ المنصوبات هو؟ ولم يشرحْه بأكثر من هذا»[٥٧]. وفي كتاب (الجمل في النَّحو) باب النَّصب على الاستغناء وتمام الكلام: «نصب خيرًا؛ لأنّه يحسن السّكوت عنه، وقَوله: ﴿ **فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ** ﴾ [البقرة:١٨٤] رفع لِأَنَّهُ خبر لا يحسن السّكُوت دونه»[٥٨].

٥. منصوب على الحال.

حكى مكيّ ذلك عن بعض الكوفـيِّين واستبعده بقوله :«وهو بعيد»[٥٩]، ولـم ينسبْه العُكْبَرِيّ إلى أحد[٦٠]، وقال السَّمين: «والظَّاهر فساده»[٦١]، وقال ابن عاشور- المتوفّى سنة١٣٩٣هـ-: «إنّه منصوب على الـحال من الـمصدر الذي تضمَّنه الفعل وحده أو مع حرف النَّهي، والتَّقدير: فآمنوا حال كون الإيـمان خيرًا لكم، وحسبك حال كون الاكتفاء خيرًا، ولا تفعل كذا حال كون الانتهاء خيرًا، وعود الـحال إلى مصدر الفعل في مثله كعود الضَّمير إليه في قوله: ﴿ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ ﴾ [المائدة:٨] لا سيّما وقد جرى هذا مـجرى الأمثال، وشأن الأمثال قوّة الإيـجاز»[٦٢]. وأيّده الطَّباطبائيّ- المتوفّى سنة١٤٠٢هـ- قائلًا: «وهي حال لازمة، أي: حال كون الإيـمان من صفته اللَّازمة أنّه خيرٌ لكم»[٦٣]. وكان الكرمانيّ- المتوفّى سنة٥٠٥هـ تقريبًا- يقول عن هذا التَّقدير: «فهو حال من مصدر مقدّر، وهو الغريب»[٦٤].

ورأي الـخليل وسيبويه هو الـمرجّح؛ لأنّ تقدير حذف الفعل أقوى من تقدير الـمصدر الـمحذوف، وفيه سلامة من مـخالفة القياس وضعف الفائدة، فضلا عن توجيه الإعراب لتفسير الـمعنى، وأنَّ ما ذهب إليه الشَّوكانيّ في ترجيحه يعود إلى اعتقاده بـجواز حذف (كان) بعد الأمر، وهذا ما لـم يـجوّزه أكثر النَّحويّين.

المحور الثالث: نصب (مُهَيْمِنًا).

في قوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِۖ ﴾.

موضع الشَّاهد: (مُهَيْمِنًا). وأوجه الإعراب في (مُهَيْمِنًا) ثلاثة: أوّلـها: حال من الكتاب، وثانيها: حال من الكاف في (إليك)، والضَّمير يعود على النَّبيّ (مـحمّد) ﷺ، وثالثها: حال من مـحذوف.

رُوِي عن مـجاهد أنّه قرأ (ومهيمَنًا عليه)، قال معناه: مـحمّدٌ مُؤْتَـمَنٌ على القرآن[٦٥]، وتأوّل إعراب كلمة (مهيمن) على هذا الـمعنى الطَّبري بقوله: "وأنزلنا الكتاب مُصَدِّقًا الكتبَ قبله إليك، مُهَيْمِنًا عليه، فيكون قوله: مصدّقًا حالًا من الكتاب وبعضًا منه، ويكون التَّصديق من صفة الكتاب، والـمُهيمن حالًا من الكاف التي في إليك»[٦٦].

فقيل: «(مصدقًا): حال من الكتاب (ومهيمنًا) كذلك. وقيل: من الكاف الذي هو خطاب للنَّبيّ ﷺ، والأوّل أقوى؛ لأجل حرف العطف؛ لأنّه قال: (وأنزلنا إليك الكتاب مصدّقًا ومهيمنًا)، ولا

يـــجوز أنْ يُعطف حال على حال لغير الأوّل، لا تقول: ضربتْ هندُ زيدًا قاعدًا وقائمةً، ولو قلت: قائمةً بغير واو لـــجاز. ويـــجوز أنْ يكون عطفًا على (مصدّقًا)، ويكون (مصدّقًا) حالًا للنَّبيّ، والأوّل أظهر»[٦٧].

فكان هذا الكلام ردًّا على الطّبريّ؛ لأنّ (مهيمنًا) هنا معطوف على (مصدّقًا)، وإنّـــما استشكل إذا كان (مصدّقًا) حالًا مِن الكتاب، و(مهيمنًا) حالًا مِن النّبيّ ﷺ. وخُرِّج تـــخريـــجًا آخر، وهو أنْ يكون في الكلام حذف، والتَّقدير: «وجعلناك يا مـــحمّد مُهيمنًا عليه»[٦٨]، وردَّ أبو حيَّان أنْ يكون (مصدّقًا) حالًا للنَّبيّ ﷺ بقوله: «و(مصدّقًا) حال مِن الكتاب، لا حال مِن الكاف، إذ لو كان حالًا منها لكان التَّركيب (لـــما بين يديك) بكاف الـــخطاب، وتأويله على أنّه مِن الالتفات مِن الـــخطاب إلى الغيبة بعيد عن نظم القرآن، وتقديره: «وجعلناك يا مـــحمّد مهيمنًا عليه» أبعد»[٦٩].

يتَّضح مـــمَّا تقدَّم أنَّ تأويل الطَّبريّ لـــمعنى مـــجاهد غير لازم؛ إذ يـــمكن تقدير مـــحذوف كما فعل ابن الـــجوزيّ – المتوفّى سنة٥٩٧هـــ–، أو عَطْف (مهيمنًا) على (مصدّقًا) بـــحيث يكون (مصدّقًا) حالًا من النَّبيّ ﷺ.

والوجه الأقوى هو أنْ يكون (مصدّقًا ومهيمنًا) حالين من الكتاب كما تقدَّم، وهذا التَّقدير يلائم وجود الواو؛ لعطف الـــحال على الـــحال، ويوافق الـــمعنى.

المحور الرابع: خبر (كان).

في قوله تعالى ﴿وَكَانَ ٱلۡكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرٗا﴾.

موضع الشَّاهد: (على ربِّه ظهيرًا). وأوجه الإعراب: في (على ربِّه ظهيرا) اثنان: أحدهـــما: (على ربّه) خبر كان، و(ظهيرًا) حال، أو خبر ثانٍ. والآخر: (ظهيرًا) خبر كان، و(على ربِّه) متعلِّق به.

قال العُكْبَرِيّ: «قوله تعالى: (على ربّه) يـــجوز أنْ يكون خبر كان، و(ظهيرًا): حال أو خبر ثانٍ، ويـــجوز أنْ يتعلّق بـــ(ظهيرًا)، وهو الأقوى»[٧٠].

ولـــم يوضِّح كيف يكون قوله: (على ربّه) خبر كان؟ فالـــخبر هو الـــجزء الذي حصلت به الفائدة مع الـــمبتدأ[٧١]. ولـــم تشر كتب الوقف والابتداء إلى إمكانية الوقف على قوله: (على ربّه)[٧٢]، إذ لا يـــمكن السُّكوت عندها، والقول: وكان الكافر على ربّه، وتتمّ الفائدة، إلَّا إذا كان هناك تقديرُ مـــحذوف.

ومن جهة أخرى اخْتُلِف في معنى كلمة (ظهيرًا) على قولين:

أحدهما: الظَّهير: المُظاهِر، أي: المُعين، كقوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ فَلَنۡ أَكُونَ ظَهِيرٗا لِّلۡمُجۡرِمِينَ ﴾[القصص:١٧]، وهو فَعِيل بمعنى مُفَاعِل، وهو كثير، كالنَّسِيب بمعنى: المُنَاسِب، والخَلِيط بمعنى: المُخَالط، والعَشِير بمعنى: المُعَاشِر(٧٣).

والآخر: أنَّ ظهيرًا معناه: الهَيِّن، فهو كالمُطَّرَح، مِن قولهم: ظَهَر فلان بحاجته، إذا جعلها خَلْفَ ظَهْرِه، فلم يلتفت إليها واستهان بها، والظَّهير بمعنى المَظْهُور، وهو المتروك المُسْتَخَفّ به، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّخَذۡتُمُوهُ وَرَآءَكُمۡ ظِهۡرِيّٗا ﴾ [هود: ٩٢](٧٤).

فمَن اختار الأوّل كان التَّقدير: «(ظهيرًا) خبر كان، و(على) مِن صلته، أي: ظهيرًا على معصية ربّه، فحذف المضاف... والمعنى: أنَّ الكافر يُظاهر الشَّيطان على ربّه العداوة والشِّرك، أي: يعاونه على ذلك حيث يطيعه في معصية الله»(٧٥).

والتَّقدير الآخر: وكان الكافر على ربّه هَيِّنًا ذليلًا(٧٦)، قال ابن عاشور: «وعلى هذا يكون (عَلَى) متعلِّقًا بفعل (كَانَ)»(٧٧). إذ يجوز في ذلك القول: وكان الكافر هيّنًا ذليلًا، على عكس الأوّل، فإنَّك لا تستطيع القول: وكان الكافر مُعِينًا.

أي إنَّ التَّقدير بجعل شبه الجملة (على ربّه) خبر كان، أو متعلِّقة بخبر (كان) غير (ظهيرًا) يتطلَّب إيجاد محذوفين على الأقلّ، ويكون التَّقدير مثلًا: وكان الكافر ثابتًا على معصية ربّه ظهيرًا؛ لكي يكون (ظهيرًا) خبرًا ثانيًا أو حالًا، وهذا ضعيف؛ إذ لا يُفهم من قول: وكان الكافر على ربّه، هذا المعنى، بل هذا ليس كلامًا يحسن السُّكوت عليه، فيكون تعلّق شبه الجملة بـ(ظهيرًا) أقوى.

المحور الخامس: الحمل على اللُّغة.

في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ ﴾.

موضع الشَّاهد: (كثيرٌ). وأوجه الإعراب في (كثير) خمسة: **أوّلها:** (كثير) فاعل، **وثانيها:** بدل مِن الواو، **وثالثها:** خبر لمبتدأ محذوف، **ورابعها:** مبتدأ والجملة قبله خبر مقدّم، **وخامسها:** توكيد لفظيّ.

قال سيبويه: «واعلم أنَّ مِن العرب مَن يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبَّهوا هذا بالتَّاء التي يُظهرونها في قالت فُلانة، وكأنّهم أرادوا أنْ يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنَّث، وهي قليلة»(٧٨). فهو يرى أنَّ الواو، والألف، والنُّون إذا اتّصلت بالفعل علامات مع وجود الفاعل اسمًا ظاهرًا، وهذه العلامات تُشْبِه تاء التَّأنيث التي تلحق الفعل، أي: لا محلّ لها مِن الإعراب. وجاء في أحد قولي الفرَّاء: "وإنْ شِئْتَ جعلتَ عَمُوا وَصَمُّوا فعلًا للكثير كما قال الشَّاعر(*) [مِن المتقارب]:

يَلُومونني في اشتراء النَّخيـــــل أهلي فكلُّهُمُ أَلْوَمُ[٧٩].

كذلك الأخفش – المتوفّى سنة٢١٥هـ– بقوله: «أو جاء هذا على لغة الذين يقولون: (ضَرَبُونِي قَوْمُكَ)»[٨٠]. وضعّفوا الحمل على هذه اللُّغة، ومنهم أبو البركات الأنباري – المتوفّى سنة٥٧٧هـ–إذ قال: "إنّه مرفوع لأنّه فاعل (عَمُوا وصَمُّوا) ونجعل الواو للجمعيَّة لا للفاعل على لغة مَنْ قال: (أكلوني البراغيث) وهذا ضعيف؛ لأنّها لغة غير فصيحة»[٨١]، كذلك أبو حيَّان: "وجوَّزوا أنْ يرتفع على الفاعل، والواو علامة للجمع لا ضمير على لغة أكلوني البراغيث، ولا ينبغي ذلك لقِلَّة هذه اللُّغة"[٨٢]، ووصفها ابن هشام بأنَّها لغة ضعيفة[٨٣].

والحقّ أنّ هذه اللُّغة ليست بقليلة كما ذكر سيبويه وآخرون، فابن يعيش وهو من أئمة النُّحاة المشهورين وصف هذه اللُّغة بالكثيرة الفاشية يقول: «هي لغة فاشية لبعض العرب، كثيرة في كلام العرب وأشعارهم»[٨٤].

وأخذ بمذهب سيبويه الأخفش، وابن السَّرَّاج – المتوفّى سنة٣١٠هـ–، والسُّهيليّ – المتوفّى سنة٥٨١هـ–، وابن مالك، والمراديّ – المتوفّى سنة٧٤٩هـ–، والجوجريّ – المتوفّى سنة٨٨٩هـ–، والسّيوطيّ[٨٥] – المتوفّى سنة٩١١هـ–، وغيرهم.

الوجه الثّاني: تكون الواو فيه ضميرًا متَّصلًا في محلّ رفع فاعل، وما بعدها بدل منها. هذا الوجه نقله سيبويه عن يونس بن حبيب – المتوفّى سنة١٨٢هـ– قائلًا: «فإنّما يجيء على البدل، وكأنّه قال: انطلقوا، فقيل له: مَنْ؟ فقال: بنو فلان...على هذا في ما زعم يونس»[٨٦]. ووافقه على هذا كثيرٌ من العلماء، منهم الزَّجَّاج: قال: (أجودهما)[٨٧]، وأبو البركات الأنباريّ[٨٨]، وقال النِّيسابوريّ – المتوفّى سنة٧٢٨هـ–: (وهو الأقوى)[٨٩]، مرجِّحًا إيَّاه على سائر الأوجه، وقال ابن عطيَّة– المتوفّى سنة٥٤١هـ– : «ذهب سيبويه – رحمه الله– إلى أنّ الضَّمير في (أَسَرُّوا) فاعل، وأنَّ (الذين) بدل منه، وقال – رحمه الله– : لغة أكلوني البراغيث ليست في القرآن»[٩٠]، وعُلِّل سبب الاختيار؛ «لأنَّ ذلك لا يحتاج إلى تأويل، ولا يتنافى مع المعنى. فعندما قال تعالى: «ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا» قد يظنّ القارئ أنّهم عَمُوا وصَمُّوا جميعًا، ولكنْ دفعًا للوهم، ولبيان أنّ العمى والصَّمم لم يكن شاملًا قال: «ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ»، وذلك كقولي: حضر المدعوُّون كثيرهم، أي: ليسوا جميعًا وإنّما معظمهم»[٩١].

وقد ردّ ابن مالك هذا المذهب، فقال: «هذا غير ممتنع إنْ كان مَنْ سمع ذلك منه أهل غير اللّغة المذكورة. وأمَّا أنْ يحمل جميع ما ورد من ذلك على أنَّ الألف والواو والنُّون فيه ضمائر فغير صحيح؛ لأنَّ أئمة هذا العلم متَّفقون على أنّ ذلك لغة لقوم من العرب مخصوصين، فوجب تصديقهم في ذلك كما تصدّقهم في غيره، والله أعلم»[٩٢].

وقال المراديّ: «ومَنْ أنكر هذه اللُّغة تأوَّل ما ورد مِن ذلك، فبعضهم يجعل ذلك خبرًا مقدَّمًا، ومبتدأً مؤخَّرًا. وبعضهم يجعل ما اتَّصل بالفعل ضمائر، والأسماء الظَّاهرة أبدال منها. وهذان تأويلان صحيحان، لِما سُمع مِن ذلك مِن غير أصحاب هذه اللُّغة، وأمّا مَنْ يحمل جميع ما ورد مِن ذلك على التَّأويل فغير صحيح؛ لأنَّ المأخوذ عنهم هذا الشَّأن متَّفقون على أنَّ ذلك لغة قوم مخصوصين مِن العرب»(٩٣).

الوجه الثَّالث: أنْ يكون خبرًا لمبتدأ محذوف.

قال الزَّجَّاج: «والوجه أنْ يكون (كثيرٌ منهم) خبر ابتداءٍ محذوف. المعنى: ذوو العمى والصَّمم كثير مِنهم»(٩٤)، وقدَّره مكيّ تقديرين، قال: «العَمَى والصَّمَمُ كثيرٌ منهم، وقيل التَّقدير: العُمْيُ والصُّمُّ منهم كثيرٌ»(٩٥)، وقدَّره الزَّمخشريّ: «أولئك كثيرٌ منهم» (٩٦).

الوجه الرَّابع: أنْ يكون مبتدأ خبره جملة تقدَّمت عليه.

قال ابن أبي الرَّبيع – المتوفّى سنة٦٨٨هـ–: «ومِن النَّاس مَنْ ذهب إلى أنَّ الواو في قولك: (قاموا الزَّيدون) فاعلة، وهي اسم، والأصل: (الزَّيدون قاموا)، ثمَّ قدِّم الخبر، كما تقول: (ضربته زيدٌ)، والأصل: (زيدٌ ضربته)، ثمَّ قُدِّم الخبر، وهذا ممَّا لا يُختَلَفُ فيه، فيجب أنْ يكون: (قاموا الزَّيدون) على هذا الوجه المتَّفق عليه»(٩٧). فيكون التَّقدير: «كثيرٌ منهم عَمُوا وصَمُّوا»(٩٨)، وضعَّفه العُكْبَريّ؛ لأنَّ الفعل قد وقع في موضعه، فلا يُنْوَى به غيره(٩٩)، وتَعَقَّبَه السَّمين، قائلًا: «وفيه نظر؛ لأنَّا لا نُسلِّم أنَّه وَقَع موقعَه، وإنّما كان واقعًا موقعَه لو كان مجرّدًا مِن علامةٍ»(١٠٠).

الوجه الخامس: أنْ يكون توكيدًا لفظيًّا للضَّمير.

نحا خليل عمايره في هذه القضيَّة منحى آخر، فبدأ أوَّلًا ببيان أنّ هذه اللُّغة ليست لغة قليلة ولا شاذَّة، وإنّما هي لغة موجودة في العربيَّة شعرها ونثرها، يقول: "ولعلّ في هذا ما يفسِّر لنا بوضوح اتِّساق لغة أكلوني البراغيث مع اللُّغة العربيَّة السَّليمة، ولا يحول دون قبولها مع كثرتها في كتب التُّراث، ومع وجودها في القرآن الكريم وفي الحديث الشَّريف»(١٠١)، فهذه اللّغة جاءت عليها مجموعة مِن الأحاديث، ففي الحديث: «إنّ الدَّجَّال تَلِدُهُ أُمُّه، فَيَحْمِلْنَ النِّساءُ بالخَطَّائين»، وفيه أيضًا: «وأَعْمَدَتَاْهُ رِجْلاه»(١٠٢)، و«كقول مَنْ روى: «كُنَّ نساء المؤمنات»، وقول أنس: «وكُنَّ أُمَّهاتي يَحْثُثْنَنِي»(١٠٣). وقال خليل عمايره في موضع آخر: «العربيّ كان يقصد مِن هذا الأُسلوب التَّوكيد، فأصل جملة (قاما الزَّيدان): قام الزَّيدان، ثمَّ أراد المتكلِّم أنْ يؤكِّد الفاعل، فقال: قام الزَّيدان الزَّيدان، ثمَّ حوَّل الاسم الأوّل إلى ضمير، فصارت الجملة (قاما

الزَّيدان)، فالألف في محل رفع على الفاعليَّة، والزَّيدان توكيد للفاعل، وجاء في الخصائص قول الشَّاعر(*):

قُلْنَ الجَوَارِي مَا ذَهَبْتَ مَذْهَبا

وعِبْنَنِي ولَمْ أكُنْ مُعَيَّبا

أمّا توجيه البيت في ضوء الإعراب فرع المعنى، فالنُّون فيه ضمير الجواري التي هي فاعل الفعل (قال)، وهي التي ظهرت؛ لتكون فاعلًا للفعل (عاب) في عجز البيت، ولو لم تكن كذلك لوجب للفعل (عاب) مِن فاعل؛ تحقيقًا للقاعدة: لا بدَّ لكلّ فعل مِن فاعل، والجواري (الظَّاهر) توكيد لفظيّ للضَّمير (النُّون)، الذي هو الجواري في أصله المظهر، قالت الجواري ما ذهبت مذهبا، قالت الجواري الجواري، قُلْنَ الجواري»(١٠٤).

وهذا الرَّأي ضعيف جدًّا إذا قابلته مع شاهدنا؛ لأنّ (كثيرٌ) لا تصلح أن تكون توكيدًا للواو، فإذا كان أصل الكلام: عَمِي وصمّ كثيرٌ منهم، ثمَّ أكّد، فقيل: عَمِي وصمّ كثيرٌ كثيرٌ منهم، فكيف يحول اسم (كثير) بعد ذلك إلى ضمير الواو للمشابهة بينهما ليكون الكلام: ثم عَمُوا وصَمُّوا كثيرٌ منهم، وهل يُعْقَل أنْ يكون إعراب (كثيرٌ) توكيدًا للواو؟

يتَّضح من هذا الطَّرح أنّ الوجه الأوَّل والثَّاني أكثر ترجيحًا مِن سائر الأوجه؛ لكثرة مؤيِّديه.

إنّ هذا التَّركيب قد ورد في لغة طَيِّئ، وأزْد شنوءة، وبني الحارث(١٠٥)، ويبدو أنَّه «كثير في كلام العرب وأشعارهم»(١٠٦)، وليس في كلام اللّغويّين ما يدلّ على إنكارهم لهذه اللُّغة أو التَّقليل مِن شأنها، وإنْ جَنَح بعضهم إلى الانتقاص منها، فهي مِن لحن العامَّة عند الحريريّ(١٠٧)- المتوفّى سنة٥١٦هـ-، والحقّ أنّ كثرة تردّدها في كلام العرب لاسيّما في الشِّعر والحديث دليل على أصالتها، ولعلَّها أوسع مِن أنْ تُنسب إلى قبيلة بعينها؛ لشيوعها في اللَّهجات العربية فضلًا عن اللُّغات السَّاميّة التي درجت على معاملة الفعل على نحو ما جاء في لغة أكلوني البراغيث(١٠٨). وإذا سلّمنا -كما تقدَّم- بأنّ هذه اللّغة منتمية إلى تلك القبائل الثّلاث فقط آمنَّا بأنّ سائر العرب لا تستعمل هذا التَّركيب، بل تُجرّد الفعل مِن الضَّمائر إذا جاء بعده الاسم الظَّاهر، ومِن المعلوم أنَّ وضع القواعد يكون على الأغلب الأعمّ، «ودائمًا يحكم جمهور النُّحاة بأنّ ما اختصّ به طائفة دون سائر العرب لا يقاس عليه يجعل خاصًّا بلغة فلان أو قبيلة، وذلك مثل لغة أكلوني البراغيث، وعليه كلُّ ما اختصّت به قبيلة لا ينزل عليه عامّ القرآن، وإنّما ينزل القرآن على ما اشتهر وشاع في لسان العرب»(١٠٩)، ومن جهة أخرى لو أنّ النُّحاة بحثوا في القبائل التي تحدَّثت بهذه اللُّغة، وهل كانت تستعمل هذا الأسلوب في كلّ كلامها، لو فعلوا ذلك لخرجوا بتفسير مقنع لهذه اللُّغة.

ويميل الرأي إلى ترجيح الوجه الثاني وهو ما قيل عنه أنّه الأقوى نحويّا، فكأنَّه الأنسب بـما سيق له الكلام، والأوفق بالغرض والـمرام، وهو أنْ يكون (كثيرٌ) بدلَ بعضٍ من الواو، والـمعنى واضح فيه.

الخاتمة ونتائج البحث

تتعلّق نتائج هذا البحث بالتَّرجيحات الـمُسْتَخْلَصَة من الكلام في الآيات الـخمس:

١. رجَّح البحث أنَّ الطَّيرَ في قوله تعالى: ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ﴾ منصوب بالعطف على الـمحلّ؛ لأنّ هذا الوجه بعيد عن التَّقدير والتكلّف، ولقول أغلب النَّحويّين بـجوازه. ولـم يرجّح أنّه منصوب بإضمار فعل تقديره: وسخَّرنا له الطَّير-على الرّغم من وسـمه بأنّه الوجه الأقوى في نصّ كلام الطّوسيّ-؛ للاختلاف في تقدير الفعل، فقيل: وسخَّرنا، وقيل: وآتيناه الطَّيرَ، وقيل: وآتيناه تسبيحَ الطّير. ويـمثّل القولان الذَّاهبان إلى أنّ (الطَّيرَ) منصوب بالعطف على (فضلًا) السَّابق، أو على أنّه مفعول معه وجهين ضعيفين.

٢. رجَّح البحث أنَّ خيرًا في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ فَـَٔامِنُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ منصوب على أنّه مفعول به لفعل محذوف، والتَّقدير: انتهوا خيرًا لكم؛ لأنّ تقدير حذف الفعل أقوى من تقدير الـمصدر الـمحذوف، وفيه سلامة من مـخالفة القياس وضعف الفائدة. ولم يرجّح أنّه منصوب لأنّه خبر لكان مقدَّرة، أي: فآمنوا يكن الإيـمانُ خيرًا لكم، -على الرّغم من وسـمه بأنّه الوجه الأقوى في نصّ كلام الشّوكانيّ-؛ لأنّ أكثر النَّحويّين لـم يُـجوّزوا حذف (كان) بعد الأمر. ويـمثّل القول الذَّاهب إلى أنّ خيرًا منصوب على الـحال وجهًا ضعيفًا.

٣. رجَّح البحث أنَّ مُهَيْمِنًا في قوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾ منصوب على أنّه حال من الكتاب، أي إنّ مُصَدِّقًا ومُهَيْمِنًا حالين من الكتاب، ويعدّ هذا الوجه هو الأقوى -وهو موافق لـما وُسِم به في نصّ كلام الطُّوسيّ-؛ لأنّ هذا التَّقدير يلائم وجود الواو؛ لعطف الـحال على الـحال، ويوافق الـمعنى.

٤. رجَّح البحث أنَّ ظَهِيرًا في قوله تعالى ﴿ وَكَانَ ٱلْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرًا ﴾ خبر (كان)، ويعدّ هذا الوجه هو الأقوى – وهو موافق لـما وُسِم به في نصّ كلام العُكْبَريّ-؛ لأنّ جعل شبه الـجملة (على ربّه) خبر كان، أو متعلِّقة بـخبر (كان) غير (ظهيرًا) وجه ضعيف، فهو يتطلَّب إيـجاد محذوفين على الأقلّ، ويكون التَّقدير مثلًا: وكان الكافر ثابتًا على معصية ربّه ظهيرًا؛ لكي يكون (ظهيرًا) خبرًا ثانـيًا أو حالًا، وعليه يكون تعلّق شبه الـجملة بـ (ظهيرًا) هو الأقوى نـحويًّا.

٥. رجَّح البحث أنَّ (كَثِيرٌ) في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾ بدل بعضٍ من الواو، ويعدّ هذا الوجه هو الأقوى – وهو موافق لما قيل عنه أنّه الأقوى نحويًّا–؛ لأنّه الأنسب، والمعنى معه واضح، وكَثُر مؤيِّدوه. ويمثّل القول الذَّاهب إلى أنْ يكون (كَثِيرٌ) توكيدًا لفظيًّا للضَّمير وجهًا ضعيفًا.

الهوامش

(١) ينظر: مقاييس اللّغة ٣٦/٥– ٣٧.

(٢) نزهة الأعين النَّواظر في علم الوجوه والنَّظائر ٤٨٩– ٤٩٠.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣٧٥/٢.

(٤) الأقوى: الحكم به والاحتكام إليه في النَّحو العربيّ ٩.

(٥) الأحكام التَّقويميّة في النَّحو العربيّ ١٠٣.

(٦) ينظر: الأحكام التَّقويميَّة في النَّحو العربيّ ٨٣– ٨٦.

(٧) ينظر: الأحكام التَّقويميَّة في النَّحو العربيّ ٩٦–٩٧.

(٨) ينظر: الأحكام التَّقويميَّة في النَّحو العربيّ ١٠٨، ١١٠.

(*) لم أقف عليه. ينظر: الجمل في النَّحو ١١٠، واللُّمع في العربية ١١١.

(٩) التِّبيان في تفسير القرآن ٣٧٩/٨.

(١٠) الكتاب ١٨٦/٢.

(١١) الكتاب ١٨٢/٢.

(١٢) الكتاب ١٨٦/٢–١٨٧

(١٣) إرشاد العقل السليم ١٢٤/٧.

(١٤) معاني القرآن وإعرابه ٢٤٣/٤.

(١٥) ينظر: شرح قطر النَّدى ٢٠٩، وشرح التَّصريح ٢٣٠/٢، وهمع الهوامع ٢٣٣/٣.

(١٦) شرح الكافية الشَّافية ١٣١١/٣.

(١٧) المقتضب ٢١٣/٤.

(١٨) شرح المفصّل ٣٢٨/١– ٣٢٩.

(١٩) معاني القرآن: ١٢١/١. والصَّلت: اسم رجل، يقال: رجل صَلْت إذا كان صُلْبًا ماضيًا في الحوائج. ينظر: لسان العرب ٤٥/٢(صلت).

(*) لعله كالمصروف عن جهته، هكذا جاء في هامش جامع البيان٣٥٨/٢٠.

(٢٠) جامع البيان ٣٥٨/٢٠.

(٢١) الجمل في النّحو ١٠٩. وفيه دليل على أنَّ الكتاب ليس للخليل؛ لأنَّ هذا الرَّأي مختلف عمّا ذكره سيبويه عن الخليل.

(٢٢) ينظر: إعراب القرآن للنَّحَّاس ٣٣٤/٣، ومشكل إعراب القرآن ٥٨٣/٢.

(٢٣) ينظر: جامع البيان ٣٥٨/٢٠.

(٢٤) إعراب القرآن للنَّحَّاس ٣٣٤/٣، ومشكل إعراب القرآن ٥٨٤/٢.

(٢٥) التِّبيان في إعراب القرآن ١٩٥/٢.

(٢٦) النُّكت في إعراب القرآن الكريم ٣٩٧، وإعراب القرآن للأصبهانيّ ٣١٥.

(٢٧) ينظر: التِّبيان في إعراب القرآن ١٩٥/٢، والبحر المحيط ٢٥٣/٧، والدّرّ المصون ١٥٩/٩.

(٢٨) إرشاد العقل السَّليم ١٢٤/٧.

(٢٩) معاني القرآن وإعرابه ٤٠٠/٣.

(٣٠) إعراب القرآن ٧٦/٣.

(٣١) ينظر: معاني القراءات ٢٨٩/٢، ومشكل إعراب القرآن ٥٨٣/٢، والكشَّاف ٥٨١/٣(على التّرتيب).

(٣٢) التِّبيان في إعراب القرآن ٤٣/١.

(٣٣) البحر المحيط ٢٥٣/٧.

(٣٤) ينظر: معاني القراءات ٢٨٩/٢، والكشَّاف ٥١٨/٣، ومفاتيح الغيب ٢١٢/٢٥، والدّرّ المصون ١٥٩/٩، واللُّباب في علوم الكتاب ١٢/١٦، ومعترك الأقران ٤٠٣/٣.

(٣٥) فتح القدير ٥٤٠/١.

(٣٦) الكتاب ٢٨٢/١-٢٨٤.

(٣٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٣٤/٢.

(٣٨) دقائق التصريف ١٥١.

(٣٩) دقائق التصريف ١٥١.

(٤٠) أمالي ابن الشجري ٩٩/٢.

(٤١) معاني القرآن ٢٩٥/١-٢٩٦.

(٤٢) إعراب القرآن ٥٠٩/١.

(٤٣) أمالي ابن الشجري ٢/٩٩.
(٤٤) شرح التّسهيل ٢/١٥٩.
(٤٥) أمالي ابن الشجري ٢/٩٩.
(٤٦) الدّرّ الــمصون ٤/١٦٤.
(٤٧) ينظر: شرح الرَّضيّ ١/٣٤٠، وشرح شذور الذّهب للجَوجَريّ ٢/٤٢٢.
(٤٨) ينظر: مــجاز القرآن ١/١٤٣.
(٤٩) ينظر: الــمفصّل ١٠٣، وشرح الرَّضيّ ٢/١٤٦.
(٥٠) معاني القرآن ١/٢٩٦.
(٥١) ينظر: الكتاب : ١/٢٥٨
(٥٢) مغني اللَّبيب ٤٠٨.
(٥٣) ينظر: الــمقتضب ٣/٢٨٣.
(٥٤) الدّرّ الــمصون ٤/١٦٤- ١٦٥.
(٥٥) ينظر: ارتشاف الضَّرَب ٣/١٤٧٦.
(٥٦) جامع البيان ٩/٤١٣.
(٥٧) معاني القرآن وإعرابه ٢/١٣٤.
(٥٨) الــجمل في النَّحو ١٠٨. وفيه دليل على أنَّ الكتاب ليس للخليل.
(٥٩) مشكل إعراب القرآن ١/٢١٤.
(٦٠) ينظر : التبيان ١/٢٠٤.
(٦١) الدر المصون ٤/١٦٥.
(٦٢) التَّحرير والتَّنوير ٤/٣٢٩.
(٦٣) الــميزان ٥/١٤٨.
(٦٤) غرائب التَّفسير وعجائب التَّأويل ١/٣١٣.
(٦٥) ينظر: زاد الــمسير ٢/٣٧٠، والبحر الــمحيط ٣/٥١٣.
(٦٦) جامع البيان ١٠/٣٨١.
(٦٧) ينظر التِّبيان ٣/٥٤٣- ٥٤٤، ومــجمع البيان ٣/٣٤٨- ٣٤٩.
(٦٨) زاد المسير : ٢/٣٧٠.
(٦٩) البحر المحيط : ٣/٥١٣.

(٧٠) التبيان في إعراب القرآن : ١٦٤/٢.

(٧١) ينظر : توضيح المقاصد : ٤٧٤/١، وأوضح المسالك : ١٩٣/١.

(٧٢) ينظر : المكتفى في الوقف والابتدا : ٤١٩، ومنار الهدى : ٥٥١.

(٧٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٦٥/٢، والكشّاف ٢٩٣/٣، ومفاتيح الغيب ٨٩/٢٤، واللُّباب في علوم الكتاب ٥٥٢/١٤، وروح المعاني ٩٦/١٤.

(٧٤) ينظر: مجمع البيان ٣٠٤/٧، والبحر المحيط ٤٦٥/٦، ومعترك الأقران ١٩٣/١.

(٧٥) الفريد في إعراب القرآن المجيد ٦٣٦/٣.

(٧٦) زاد المسير ٩٧/٦.

(٧٧) التَّحرير والتَّنوير ٧٨/١٩.

(٧٨) الكتاب ٤٠/٢

(*) ديوان أميَّة بن أبي الصَّلْت ٤٨.

(٧٩) معاني القرآن ٣١٦/١.

(٨٠) معاني القرآن ٤٤٧/٢.

(٨١) البيان في غريب إعراب القرآن ٣٠٢/١.

(٨٢) البحر المحيط ٥٤٣/٣.

(٨٣) ينظر: مغني اللَّبيب ٤٧٩.

(٨٤) شرح المفصَّل ٢٩٦/٢.

(٨٥) ينظر: معاني القرآن ٢٨٦/١، والأصول في النَّحو ٧١/١، ١٧٢، ونتائج الفكر ١٢٨، وشرح التَّسهيل ١١٧/٢، والجنى الدَّاني ١٧١، وشرح شذور الذَّهب ٣٥٠/١- ٣٥١، وهمع الهوامع ٥٧٩.

(٨٦) الكتاب ٤١/٢.

(٨٧) معاني القرآن وإعرابه ٣٨٣/٣.

(٨٨) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٣٠١/١- ٣٠٢.

(٨٩) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٦/٥.

(٩٠) المحرّر الوجيز ٧٤/٤.

(٩١) الجدول في إعراب القرآن ٤١٦/٦.

(٩٢) شرح التَّسهيل ١١٧/٢.

[٩٣] الجنى الدَّاني ١٧١.

[٩٤] معاني القرآن وإعرابه ١٩٦/٢.

[٩٥] مشكل إعراب القرآن ٢٣٤/١.

[٩٦] الكشَّاف ٦٩٦/١.

[٩٧] البسيط ٢٧٠/١.

[٩٨] إعراب القرآن للباقولي ١٨٣/١.

[٩٩] ينظر: التِّبيان في إعراب القرآن ٢٢٣/١.

[١٠٠] الدُّرّ المصون ٣٧٢/٤.

[١٠١] في نحو اللغة وتركيبها ١٩٢.

[*] الخصائص ١٩٦/٢. ويُرْوى: (قال) بدلًا مِن (قُلْن)، ونسبه الفرَّاء لأبي ثروان في معاني القرآن ٤/١.

[١٠٢] ينظر: الغريبين في القرآن والحديث ٥٦٨/٢(خطأ)، والمجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث ٥٠٣/٢(عمد)، والنِّهاية في غريب الحديث والأثر ٤٤/٢(خطأ)، ٢٩٧/٣(عمد)، والظّواهر اللّغويّة والنَّحويّة في كتب الغريبين ٤٢٧- ٥٢٩.

[١٠٣] شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح: ٢٤٧.

[١٠٤] آراء في الضَّمير العائد ولغة أكلوني البراغيث ٤١.

[*] أنْ يكون فاعلًا لفعل محذوف، أنْ يكون (الذين) خفضًا بمعنى: (اقترب للنِّاس الذين ظلموا)، ويجوز نصبه على الذَّم. ينظر: إعراب القرآن للنَّحاس ٦٤/٣، والبحر المحيط ٢٧٦/٦.

[١٠٥] ينظر: أوضح المسالك ٨٩/٢، ومغني اللَّبيب ٤٧٨، وحاشية الصَّبَّان ٤٤/٢.

[١٠٦] ينظر: شرح المفصّل ٢٩٦/٢.

[١٠٧] ينظر: درَّة الغوَّاص ٦٥.

[١٠٨] ينظر: فصول في فقه العربيّة ٩٩، والدِّراسات اللّغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثّالث ٤٨٧.

[١٠٩] فتح ربّ البريَّة في شرح نظم الآجروميّة ٦٣٦.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث: لـخليل عمايره، ط١، دار البشير، الأردن- عمان، ١٤٠٩هـ.

- الأحكام التَّقويـميَّة في النَّحو العربيّ: لنزار بنيان شـمكلي، ط١، دار الكتب العلميَّة، ٢٠١١م.

- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب: لأبي حيّان مـحمَّد بن يوسف الأندلسي، المتوفّى سنة ٧٤٥ للهجرة، تـحقيق: رجب عثمان مـحمّد، ط١، مكتبة الـخانـجي، القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

- إرشاد العقل السَّليم إلى مزايا القرآن الكريـم: لأبي السُّعود مـحمَّد بن محمَّد العماديّ، المتوفّى سنة ٩١٥ للهجرة، دار إحياء التُّراث العربيّ، بيروت.

- الأُصول في النَّحو: لأبي بكر مـحمَّد بن السَّريّ بن سهل الـمعروف بابن السَّرَّاج، المتوفّى سنة٣١٦للهجرة، تـحقيق: عبد الـحسين الفتليّ، ط٣، مؤسَّسة الرِّسالة، لبنان- بيروت، ١٩٨٨م.

- إعراب القرآن: لأبي جعفر أحـمد بن مـحمَّد بن إسـماعيل النَّحَّاس، المتوفّى سنة٣٣٨ للهجرة، تـحقيق: زهير غازي زاهد، عالـم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

- إعراب القرآن: لأبي الـحسن عليّ بن الـحسين بن عليّ الأَصفهانيّ الباقوليّ، المتوفّى سنة٥٤٣للهجرة تقريبًا، تـحقيق: إبراهيم الأبياريّ، ط٤، دار الكتاب الـمصريّ، القاهرة، ودار الكتب اللُّبنانيَّة،١٤٢٠هـ.

- إعراب القرآن: لأبي القاسم إسـماعيل بن مـحمّد بن الفضل الأصبهانيّ، المتوفّى سنة ٥٣٥ للهجرة، عُنيت به فائزة عمر الـمؤيّد، ط١، فهرسة مكتبة الـملك فهد الوطنيّة، الرِّياض، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

- الأقوى: الـحكم به والاحتكام إليه في النَّحو العربيّ: ضياء حسين حـميد الـموسويّ، رسالة ماجستير، كليَّة التَّربية- ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٠م.

- أمالي ابن الشَّجريّ: لـهبة الله بن عليّ بن مـحمّد الـحسنيّ العلويّ، الـمتوفّى سنة ٥٤٢ للهجرة، ط١، مطبعة الـمدنيّ، الـمؤسَّسة السُّعوديَّة، مصر، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

- أوضح الـمسالك إلى ألفية ابن مالك: لأبي مـحمّد عبد الله بن يوسف بن أحـمد الـمعروف بابن هشام، الـمتوفّى سنة٧٦١ للهجرة، تـحقيق: يوسف الشَّيخ مـحمّد البقاعيّ، دار الفكر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع.

- البحر الـمحيط: لأبي حيَّان الأندلسيّ، تـحقيق: عادل أحـمد، وعليّ مـحمّد، وزكريا عبد الـمجيد، وأحـمد النّجوليّ، ط١، دار الكتب العلميَّة، لبنان- بيروت، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

- البيان في غريب إعراب القرآن: لأبي البركات عبد الرَّحمن مـحمّد بن عبيدالله الأنباريّ، تـحقيق: طه عبد الـحميد طه، الـهيأة الـمصريّة العامّة للكتاب، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

- التِّبيان في تفسير القرآن: لأبي جعفر مـحمّد بن الـحسن الطُّوسيّ، الـمتوفّى سنة٤٦٠هـ، تـحقيق: أحـمد حبيب قصير العامليّ، ط١، مكتب الإعلام الإسلاميّ، قم، ١٤٠٩هـ.

– التِّبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء محبّ الدِّين عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء العُكْبَرِيّ، المتوفّى سنة٦١٦ للهجرة، تحقيق: عليّ محمّد البجاويّ، إحياء الكتب العربيّة.
– التَّحرير والتنوير: لمحمَّد الطَّاهر بن محمّد بن محمّد الطَّاهر بن عاشور التُّونسيّ، المتوفّى سنة١٣٩٣ للهجرة، ط١، مؤسَّسة التَّاريخ العربيّ، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
– توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: لأبي محمّد بدر الدِّين حسن بن قاسم بن عبد الله المراديّ المصريّ المالكيّ، المتوفّى سنة ٧٤٩ للهجرة، تحقيق: عبد الرَّحمن عليّ سليمان، ط١، دار الفكر العربيّ، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.
– جامع البيان عن تأويل آي القرآن: لأبي جعفر محمّد بن جرير بن يزيد الطّبريّ، المتوفّى سنة٣١٠ للهجرة، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، ط١، مؤسّسة الرِّسالة،١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
– الجدول في إعراب القرآن الكريم: لمحمود بن عبد الرَّحيم صافي، المتوفّى سنة ١٣٧٦للهجرة، ط٤، دار الرَّشيد، دمشق، ١٤١٨هـ.
– الجمل في النّحو: [منسوب إلى] أبي عبد الرَّحمن الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيديّ، المتوفّى سنة ١٧٥للهجرة، تحقيق: فخر الدِّين قباوة، الطَّبعة الخامسة، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
– الجنى الدَّاني في حروف المعاني: للمراديّ، تحقيق: فخر الدِّين قباوة، ومحمّد نديم فاضل، الطَّبعة الأولى، دار الكتب العلميَّة، بيروت– لبنان، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
– حاشية الصَّبَّان على ألفيّة ابن مالك: لمحمّد بن عليّ الصَّبَّان، المتوفّى سنة٢٠٦للهجرة، ط١، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٣٦٦هـ/١٩٨٢م.
– الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جنّي، المتوفّى سنة ٣٩٢ للهجرة، تحقيق: محمّد عليّ النَّجَّار، عالم الكتب، بيروت.
– الدِّراسات اللّغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثّالث: لمحمّد حسين آل ياسين، الطَّبعة الأُولى، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٨٠م.
– الدُّر المَصون في علوم الكتاب المكنون: لأحمد بن يوسف بن عبد الدَّائم المعروف بالسَّمين الحلبيّ، المتوفّى سنة٧٥٦للهجرة، تحقيق: أحمد محمَّد الخرَّاط، دار القلم، دمشق.
– درّة الغوّاص في أوهام الخواص: لأبي محمّد القاسم بن عليّ الحريريّ، المتوفّى سنة٥١٦للهجرة، طبعة مصوَّرة عن طبعة لابيزك، ١٨٧١م.
– دقائق التَّصريف: للقاسم بن محمَّد بن سعيد المؤدِّب، المتوفَّى في القرن الرَّابع الهجريّ، تحقيق: أحمد ناجي القيسيّ، وحاتم صالح الضَّامن، وحُسين تورال، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
– ديوان أُميَّة بن أبي الصَّلْت: تحقيق: سجيع جميل الجبيليّ، ط١، دار صادر، بيروت، ١٩٩٨م.

– روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبع المثاني: لأبي الفضل محمود الآلوسيّ، المتوفّى سنة ١٢٧٠ للهجرة، دار إحياء التُّراث العربيّ، بيروت.
– زاد المَسير في علم التَّفسير: لأبي الفرج عبد الرَّحمن بن عليّ بن محمَّد الجوزيّ، المتوفّى سنة ٥٩٧ للهجرة، ط٣، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٤هـ.
– شرح التَّسهيل: لمحمَّد بن عبد الله بن عبد الله المعروف بابن مالك، المتوفّى سنة٦٧٢ للهجرة، تحقيق: عبد الرَّحمن السَّيِّد، ومحمّد بدوي، ط١، هجر للطِّباعة والنَّشر، مصر،١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
–شرح التَّصريح على التَّوضيح: لخالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهريّ، المتوفَّى سنة٩٠٥للهجرة، الطَّبعة الأولى، دار الكتب العلميَّة، بيروت– لبنان، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
– شرح الرَّضيّ على الكافية: لرضيّ الدِّين محمّد بن الحسن الاستراباذيّ، المتوفّى سنة٦٨٨للهجرة، عُني به: يوسف حسن عمر، ط٢، منشورات جامعة قار يونس، ١٩٩٦م.
– شرح شذور الذَّهب في معرفة كلام العرب: لمحمّد بن عبد المنعم بن محمّد الجَوجَريّ، المتوفّى سنة ٨٨٩ للهجرة، تحقيق: نواف جزاء الحارثيّ، الطَّبعة الأُولى، عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوَّرة، المملكة العربيّة السُّعوديَّة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.
– شرح شُذور الذَّهب في معرفة كلام العرب: لابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشَّركة المتَّحدة للتَّوزيع، سوريا.
– شرح قطر النَّدى وبل الصَّدى: لابن هشام، تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، ط١١، القاهرة، ١٣٨٣هـ.
– شرح الكافية الشَّافية: لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، جامعة أم القرى، مكَّة المُكرَّمة.
– شرح المفصَّل: لأبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصليّ، المتوفَّى سنة ٦٤٣هـ، عُنِي به: إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت– لبنان، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
– الظّواهر اللّغويّة واللّنحويّة في كتب الغريبين: لميثم محمّد عليّ، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠١١.
– غرائب التَّفسير وعجائب التَّأويل: لمحمود بن حمزة الكَرْماني، المتوفّى سنة٥٠٥تقريبًا، دار القبلة للثَّقافة الإسلاميّة، جدَّة، مؤسَّسة علوم القرآن، بيروت.
– غرائب القرآن ورغائب الفرقان: لنظام الدِّين الحسن بن محمَّد بن حسين النِّيسابوريّ، المتوفّى سنة٤٠٦للهجرة، تحقيق: زكريا عميران، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

- الغريبين في القرآن والحديث: لأبي عبيد أحمد بن محمّد الهرويّ، المتوفّى سنة٤٠١للهجرة، تحقيق: أحمد فريد المزيديّ، ط١، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكّة المكرّمة، الرّياض، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- فتح ربّ البريّة في شرح نظم الآجروميّة: لأحمد عمر مساعد الحازميّ، الطّبعة الأُولى، مكتبة الأسديّ، مكّة المكرّمة، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
- فتح القدير الجامع بين فني الرّواية والدّراية في علم التّفسير: لمحمّد بن عليّ بن محمّد الشّوكانيّ، المتوفّى سنة١٢٥٠للهجرة، عالم الكتب، بيروت.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد: لحسين بن أبي العزّ المعروف بالمُنتجب الهَمَدانيّ، المتوفّى سنة٦٤٣هـ، تحقيق: فؤاد علي مخيمر، وفهمي حسن النّمر، دار الثّقافة، الدّوحة.
- فصول في فقه العربيّة: لرمضان عبد التّوّاب، ط٣، القاهرة، ١٩٨٧م.
- في نحو اللُّغة وتركيبها: لخليل عمايره، ط١، عالم المعرفة، جدّة، ١٤٠٤هـ.
- القراءات القرآنيّة تاريخ وتعريف: لعبد الهادي الفضليّ، ط٢، دار القلم، بيروت، لبنان، ١٩٨٠م.
- الكتاب: لأبي بِشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقّب بسيبويه، المتوفّى سنة١٨٠هـ، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل: لأبي القاسم محمود بن عمر بن أحمد الزّمخشريّ، المتوفّى سنة٥٣٨هـ، تحقيق: عبد الرّزّاق المهديّ، دار إحياء التُّراث العربيّ، بيروت.
- اللُّباب في علوم الكتاب: لأبي حَفْص عمر بن عليّ المعروف بابن عادل، المتوفّى بعد سنة٨٨٠للهجرة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمّد معوّض، الطّبعة الأُولى، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- لسان العرب: لأبي الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم بن عليّ المعروف بابن منظور، المتوفّى سنة٧١١ للهجرة، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.
- اللُّمَع في العربيَّة: لابن جنّي، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثّقافيّة، الكويت.
- مجاز القرآن: لأبي عبيدة مَعْمَر بن المثنّى البصريّ، المتوفّى سنة٢١٠للهجرة، تحقيق: محمّد فؤاد سزگين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١ه.
- مجمع البيان في تفسير القرآن: لأبي عليّ الفضل بن الحسن الطّبرسيّ، المتوفّى سنة ٤٥٨ للهجرة، تحقيق: لجنة من العلماء والمحقّقين، ط١، مؤسّسة الأعلميّ، بيروت- لبنان، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

- المجموع المغيث في غريبَي القرآن والحديث: لأبي موسى محمَّد بن أبي بكر المدينيّ، المتوفّى سنة ٥٨١ للهجرة، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، الطَّبعة الأُولى، دار المدني، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

- المُحَرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لأبي محمّد عبد الحقّ بن غالب بن عطيَّة الأندلسيّ، المتوفّى سنة ٥٤١ للهجرة، تحقيق: عبد السَّلام عبد الشَّافي محمّد، ط١، دار الكتب العلميّة، لبنان، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

- مشكل إعراب القرآن: لمكيّ بن أبي طالب القيسيّ، تحقيق: حاتم صالح الضَّامن، ط٢، مؤسّسة الرِّسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

- معاني القراءات: لأبي منصور محمّد بن أحمد الأزهريّ، المتوفّى سنة٣٧٠للهجرة، ط١، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.

- معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء، المتوفّى سنة ٢٠٧للهجرة، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمّد عليّ النَّجَّار، وعبد الفتَّاح إسماعيل شلبي، الدَّار المصريَّة للتّأليف والتَّرجمة، مصر.

- معاني القرآن وإعرابه: لأبي إسحاق إبراهيم السَّرِي بن سَهل المعروف بالزَّجَّاج، المتوفّى سنة٣١١ للهجرة، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

- مُعْتَرَك الأَقران في إعجاز القرآن: لجلال الدِّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ، المتوفّى سنة ٩١١ للهجرة، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت- لبنان، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

- مغني اللَّبيب عن كتب الأَعاريب: لابن هشام، تحقيق: مازن المبارك، ومحمّد عليّ حمد الله، ط٦، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.

- مفاتيح الغيب: لفخر الدِّين محمّد بن عمر التَّميميّ الرَّازيّ، المتوفّى سنة ٦٠٦ للهجرة، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

- المفصّل في صَنْعَة الإعراب: للزَّمخشريّ، تحقيق: علي بو ملحم، الطَّبعة الأُولى، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.

- مقاييس اللُّغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السَّلام محمَّد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

- المقتضب: لأبي العبَّاس محمَّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثّماليّ الأَزديّ المعروف بالمبرّد، المتوفى سنة٢٨٥للهجرة، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

- المكتفى في الوقف والابتدا: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدَّانيّ، المتوفّى سنة ٤٤٤ للهجرة، تحقيق: يوسف عبد الرَّحمن المَرْعَشليّ، ط٢، مؤسّسة الرِّسالة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

– منار الهدى في بيان الوقف والابتدا: لأحمد بن عبد الكريم بن محمّد بن عبد الكريم الأشمونيّ، المتوفّى سنة١١٠٠للهجرة تقريبًا، تحقيق: عبد الرَّحيم الطَّرهونيّ، دار الحديث، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨م.

– الميزان في تفسير القرآن: لمحمّد حسين الطَّباطبائيّ، منشورات جماعة المدرِّسين في الحوزة العلميَّة، قُمْ، إيران.

– نتائج الفكر في النَّحو: لأبي القاسم عبد الرَّحمن بن عبد الله بن أحمد السُّهيليّ، المتوفّى سنة ٥٨١ للهجرة، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

– نُزهة الأعين النَّواظر في علم الوجوه والنَّظائر: لابن الجوزيّ، تحقيق: محمَّد عبد الكريم كاظم الرَّاضي، الطَّبعة الأُولى مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت– لبنان، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

– النُّكَت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه): لأبي الحسن عليّ بن فَضَّال المُجَاشِعِيّ، المتوفّى سنة ٤٧٩ للهجرة، تحقيق: عبدالله عبد القادر الطَّويل، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

– النِّهاية في غريب الحديث والأثر: لأبي السَّعادات المبارك بن محمَّد بن محمّد المعروف بمجد الدِّين بن الأثير، المتوفّى سنة ٦٠٦ للهجرة، تحقيق: طاهر الزَّاوي، ومحمود محمَّد الطَّناحي، المكتبة العلميَّة، بيروت.

– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسّيوطيّ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التّوفيقيّة، مصر.